جامعة المدينة العالمية
Al-Madinah International University

مجلة الرّاسخون
ARRASIKHUN JOURNAL

ARRASIKHUN JOURNAL

PEER-REVIEWED INTERNATIONAL JOURNAL

مجلّة الرّاسخون

مجلّة عالميّة محكّمة

ISSN: 2462-2508

Volume 10, Issue 4, Dec 2024

الإصدار العاشر، العدد الرّابع، ديسمبر 2024

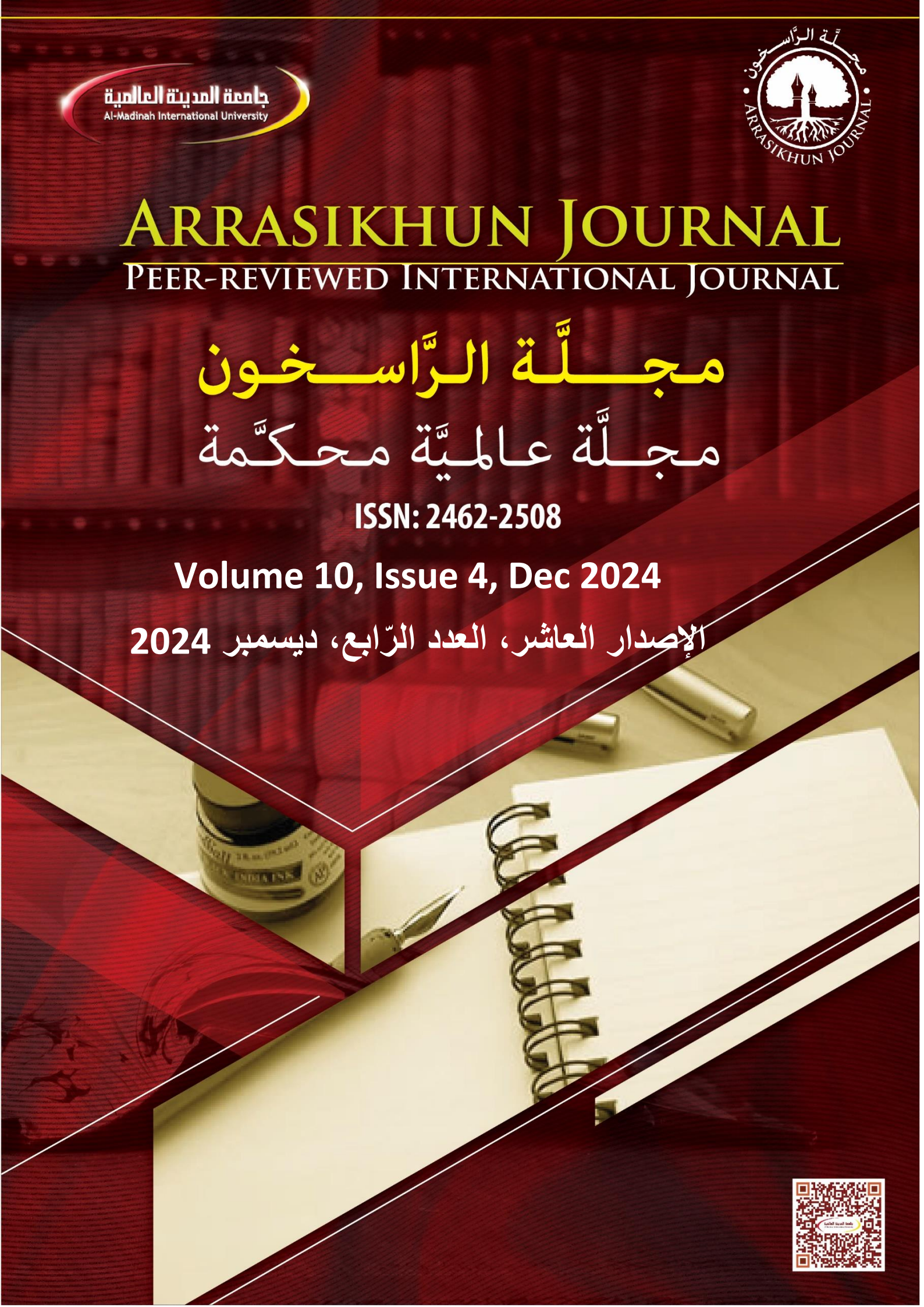

مجلة الرّاسخـــون

مجلة عالمية محكّمة

ISSN:2462-2508

أبحاث الإصدار العاشر، العدد الرّابع، ديسمبر 2024

أولًا: الدّراسات الإسلامية	
البحث	صفحة
1- التزكية في ضوء سورة الإنسان دراسة تحليلية	36-1
2- المسائل العقدية الواردة في حديث "إن رحمتي غلبت غضبي"	60-37
3- رحلة الإمام الداني المشرقية-الشيوخ والأثر	83-61
4- آيات الأطعمة والأشربة المذكورة في القرآن الكريم والقراءات الواردة فيها جمعًا ودراسة	106-84
5- إجماع القُرّاء عند ابن مهران في كتابه المبسوط جمعاً ودِراسةً وتوجيهًا.....	129-107
6.مهارة التّفويض في سيرة النبي ﷺ (الهجرة النبوية أنْمُوذَجًا).....	146-130
7. القـــراءات الواردة في سورة يس من خلال تفسير نظّام الدين النّيسابوري ت(850هـ) "غرائب القرآن ورغائب الفرقان" (دراسة تحليلية)	170-147
8. انفرادات طبعات مصاحف المغاربة عن طبعات مصاحف المشارقة من أول سورة الشورى إلى آخر سورة الجاثية.	198-171
9- وسائل المحافظة على الأخلاق في ضوء سورة النور (دراسة موضوعية تحليلية).....	216-199

ثانياً: الدّراسات اللّغوية	
البحث	صفحة
10. التّوجيه النّحوي للقراءات في الأسماء في سورتي (يونس وهود) من خلال كتاب "فتح البيان في مقاصد القرآن" للإمام صدِّيق حسن خان (ت:1307هـ).....	244-217

ثالثًا: الدّراسات التّربوية	
البحث	صفحة
11- حضانة مؤسّسات الرّعاية الاجتماعيّة للأطفال فاقدي الرّعاية الوالديّة بقوة القانون دراسة مقاصدية، مقارنة بين النظام السويدي والنظام السعودي	263-245

ثالثًا: الدّراسات الإدارية والمالية	
البحث	صفحة
12. هندسة الحوكمة في تقليل مخاطر السيولة المصرفية دراسة ميدانية علي بنك فيصل الإسلامي للفترة (2013 م – 2023م)	287-264

أعضاء هيئة تحرير المجلة:

رئيس هيئة التّحرير : الأستاذ الدّكتور / داود عبد القادر إيليغا

مدير هيئة التّحرير: الأستاذ المساعد الدّكتور سامي سمير عبد القويّ

نائبة مدير هيئة التّحرير:

الأستاذة المساعدة الدكتورة/ عايدة حياتي بنت محمد سندي

سكرتيرة المجلة: الأستاذة/ دينا فتحي حسين

محكّمو أبحاث العدد (حسب التّرتيب الأبجدي):

- الأستاذ المشارك الدّكتور/ إبراهيم بيومي
- الأستاذ المساعد الدكتور/ إبراهيم تويالا
- الأستاذ المشارك الدّكتور/ باي زكوب عبد العالي
- الأستاذ المساعد الدكتور/ سمير سعيد حسين الحصري
- الأستاذ المشارك الدّكتور/ السّيد سيد أحمد محمد نجم
- الأستاذ المشارك الدكتور/ صلاح عبد التّواب سعداوي سيد
- المساعد الدكتور/ محمّد أحمد عبد الحميد طايل
  المساعد الدكتور/ محمّد أحمد إسماعيل عيسى
- الأستاذ المشارك الدّكتور/ عبد الرّحمن حسانين
- الأستاذ المشارك الدّكتور/ محمّد الشّرقاوي
- الأستاذ المشارك الدّكتور/ محمّد البساطي
- الأستاذ المشارك الدّكتور/ محمّد صلاح الدين أحمد فتح الباب
- الأستاذ المشارك الدّكتور/ مهدي عبد العزيز
- الأستاذ المشارك الدّكتور/ وليد علي الطنطاوي
- الأستاذ الدكتور/ يوسف محمّد عبده محمد العواضي

Arrasikhun Journal, Volume 10, Issue 4, December 2024

ISSN: 2462-2508

دور هندسة الحوكمة في تقليل مخاطر السيولة المصرفية

دراسة ميدانية علي بنك فيصل الإسلامي للفترة (2013 م ـ 2023م)

Role of Governance Engineering in Lessening the Banking Liquidity Risks - A Field Study on Faisal Islamic Bank for the period of 2013-2023

دكتورة سناء علي محمد عوض

كلية إدارة الأعمال جامعة نجران – نجران، المملكة العربية السعودية

drsano216@gmail.com

ملخص البحث

هدفت هذا الدراسة إلي معرفة أثر هندسة الحوكمة في تقليل مخاطر السيولة المصرفية بفروع بنك فيصل الإسلامي بالخرطوم، وكذلك التعرف علي المعلومات المتوفرة عن مخاطر السيولة المصرفية مما يساعد الرؤساء من تأسيس قواعد التخطيط السليم البنكي، ووضع أسس الحوكمة لتنفيذ الأهداف ومتابعتها بما يضمن سير العمل في البنك دون المرور بمخاطر الائتمان والعوائد المصرفية. كما اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي والمنهج التاريخي لتحليل الدراسات السابقة. وكذلك خلصت الدراسة إلى أن أهم مؤشرات التميز في الحوكمة هندسة السيولة بغرض التحكم والسيطرة بهدف تحيق الرشد في مخاطر السيولة والائتمان، وكذلك كيفية دعم الحوكمة المصرفية في تعزيز مجموعة من الإجراءات والقواعد التي تنظم العلاقة في المصرف بين مجلس الإدارة والمساهمين. كما وصت الدراسة إلى محاولة استعمال الطرق الحديثة وهندسة الحوكمة في النظام المصرفي المطبق في بنك فيصل الإسلامي وذلك للتقييم والوصول إلى ضرورة تطبيق وتفعيل الدور الرقابي والإشرافي الذي تحققه الحوكمة في هندسة طبيعة التعامل والتحكم في السيولة المصرفية.

الكلمات المفتاحية: بنك فيصل الإسلامي، العوائد المصرفية، مخاطر الائتمان، الحوكمة المصرفية.

ISSN: 2462-2508

Abstract

This study aimed to Know the impact of governance engineering in reducing banking liquidity risks in the branches of Faisal Islamic Bank in Khartoum, as well as identifying the available information about banking liquidity risks, which helps presidents to establish the rules of sound banking planning, and establish the foundations of governance to implement and follow up on goals in a way that ensures the progress of work in banks without going through credit and return risks banking. The study adopted the descriptive and historical approach methodology to analyse the previous studies. The study concluded that the most important indicators of excellence in governance are liquidity engineering for the purpose of control with the aim of achieving rationality in liquidity and credit risks, as well as how to support banking governance in strengthening as set of procedures and rules that regulate the relationship in the bank between the board of directors and shareholders. The study recommended an employing modern methods and governance engineering in the applied banking system in order to evaluate and reach the necessity of applying and activating the regulatory and supervisory role that governance achieves in engineering the nature of dealing and controlling banking liquidity.

Keywords: Returns, Credit risks, Banking governance, Bank, Faisal Islamic Bank

ISSN: 2462-2508

مقدمة البحث

هندسة الحوكمة هي فن اختراق الأنظمة المصرفية ووسيلة تعتمد بشكل كبير علي الطرق التي تتم بها إدارة الأعمال وشئون المؤسسات المصرفية، بوضع الخطط والاستراتيجيات للرقابة والتحكم في المخاطر المتعلقة بالسيولة في البنوك.

السيولة المصرفية هي مدى تتدفق النقد لتسديد جميع الالتزامات التجارية وسرعة الاستجابة لطلبات الائتمان أو منح القروض الحديثة، وهذا يتطلب قدرة عالية لتوفير نقد سائد لدى بنك فيصل الإسلامي أو تحويل بعض الأصول إلى نقد سائل مما يساعد علي الاحتفاظ بموجودات نقدية سائلة بجانب الموجودات المالية التي تتسم بصفة السيولة لمواجهة الاحتياط النقدي الفوري، لذلك تهتم المصارف التجارية بالسيولة أكثر من غيرها من المؤسسات المالية الوسيطة مثل شركات التأمين والمصارف المتخصصة.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في مدى قدرة الحوكمة في هندسة التحكم في السيولة وأثرها علي مخاطر السيولة التي تكمن عندما يصبح من الصعب تأمين وتوفير الأموال المطلوبة.

أسئلة البحث

تتحقق الإجابة على مشكلة البحث من خلال التساؤلات الآتية:

1ـ هل تساهم الحوكمة في هندسة أنظمة المصارف لتقليل مخاطر السيولة المصرفية ؟

2ـ ما أثر السيولة المصرفية في كل من العائد والمخاطر ؟

3ـ إلي أي مدى يمكن تأثير هندسة حوكمة المصارف في تعزيز ودعم السيولة المصرفية ؟

أهداف البحث

تصبو دراستنا هده إلى تحقيق الأهداف التالية:

1-التعرف علي مفهوم الحوكمة وكيفية هندستها لتفادي مخاطر السيولة المصرفية بفروع بنك فيصل الإسلامي.

2ـ تحليل أثر هندسة الحوكمة علي الأداء المالي للمصرف فيصل الإسلامي من خلال المصرفين الذين شملتهم عينة البحث.

3ـ تقديم بعض التوصيات، والمقترحات لمتخذي القرارات في المصارف.

أهمية البحث

تتمثل أهمية البحث في كونه تسليط الضوء علي الدور الذي تلعبه الحوكمة في المحافظة علي الائتمان المصرفي وتفادي مخاطر السيولة المصرفية وتحسين الأداء المصرفي بضمان توفير السيولة للمودعين في الوقت المناسب.

وفي ضوء ذلك، تأتي أهمية هذا البحث من خلال استخدام هندسة الحوكمة في تقليل مخاطر السيولة المصرفية وتحسين لأداء المالي للمودعين، لما لهذه الهندسة تأثير مباشر وغير مباشر علي المصرف.

فرضيات البحث

وعلي ما تم تقديمه من مشكلة الدراسة يمكن صياغة الفرضيات الآتية:

ISSN: 2462-2508

ـــ **الفرضية الأولى:** هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين هندسة الحوكمة ومخاطر السيولة المصرفية.

الفرضية الثانية: هناك علاقة ذات دلالة إحصـــائية بين السيولة المصرفية والعائد. ـــ

ـــ **الفرضية الثالثة:** هناك علاقة ذات دلالة إحصـــائية بين هندسة حوكمة المصارف وتعزيز السيولة المصرفية.

الدراسات السابقة:

تناولت الكثير من الدراسات السابقة ذات الموضوع من زوايا مختلفة ومتباينة ومن هذه الدراســـات: إلى بيان دور الالتزام بأبعاد حوكمة الشركات وعلاقتها وهدفت دراسة الكبيجي(2019)[1]

في تقيد ممارسات إدارة الأربـــاح في الشـــركات الصناعية المساهمة العامة الفسطنية.

وكذلك وضحت دراسة الشحادات(2007)[2]، أثر تبني الشركات المساهمة العامة الأردنية لمبـــادئ الحوكمة المؤسسية علي قرارات المستثمر المؤسسي.

وكذلك هدفت دراسة الـــزوم محمـــد السنوســـي (2007)[3]، إلى ترشيد القـــرارات الائتمانيـــة في المصارف التجارية للحـــد مـــن مخـــاطر الائتمـــان بالمصارف التجارية الليبية وتحديد العوامل والضوابط التي تؤثر علي جدارة العميل وتوضـــيح المخـــاطر الائتمانية بالمصارف الليبية والوسائل التي تتحكم في الحد من هذه المخاطر.

تناولت دراسة أبو النيل، (2013)[4]، دور حوكمة الشركات في تفعيل جودة المراجعة الداخلية وأثر ها على أتعاب المراجعة الخارجية.

تناولت دراسة الشـــنطاوي، (2011)[5] مـــدى التزام الشركات المساهمة العامة بمتطلبات حوكمـــة الشركات وأثره في جودة المعلومات المحاسبية.

هدفت دراسة يوســـف،(2010)[6] الي دعـــم القرارات وتحسين الأداء المالي لمصاريف الســـودانية وتوضيح طرق اتخاذ القرارات والتعرف علي العوامل التي تحد من اتخاذ القرارات. تمثلت مشكلة الدراسة علي عدم كفاية المعلومـــات المحاســـبية في دعـــم القرارات المصرفية.

التعقيب علي الدراسات السابقة:

يوجد في هذه الدراســـة بعـــض أوجـــه الاتفـــاق والاختلاف مع الدراسات السابقة يمكن عرضها في

(1) الكبيجي، مجدي (2019)، دور حوكمة الشركات في ضبط ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية، المجلة العربية المجلد 39، الجزء الثاني، ص.99 ـــ 124.

(2) علي، عبد الوهاب نصر، شحاتة السيد شحاتة، مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات، (الإسكندرية: الدار الجامعية،2007)، ص56.

(3) السنوسي، محمد الزوام، دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الائتمان التجاري الليبية، رسالة دكتوراه غير منشورة جامعة النيلين كلية الدراسات العليا، 2007م

(4) أبو النيل، سميرة، (2013)، دور حوكمة الشركات في تفعيل جودة المراجعة الداخلية وأثر ذلك علي أتعاب المراجعة الخارجية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بنها مصر

(5) الشنطاوي، خديجة (2011). مدى الالتزام بمتطلبات حوكمة الشركات وأثره في جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر حملة الأسهم، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة جدارا، أربد، الأردن.

(6) يوسف، احمد يوسف، دور المعلومات المحاسبية في دعم القرارات وتحسين الاداء المالي للمصارف السودانية، رسالة ماجستير غير منشورة 2010م.

ISSN: 2462-2508

الآتي:

تختلف الدراسات السابقة عن الدراسة الحالية في تناولها للموضوع حيث اعتمدت الدراسات السابقة على مدى التزام الشركات بالحوكمة بينما اعتمدت الدراسة الحالية على هندسة الحوكمة واثرها علي تقويم الأداء المالي في المصارف السودانية وتقليل مخاطر السيولة، وأيضا تختلف في بيئات التطبيق حيث طبقت هذه الدراسة في بنك فيصل الإسلامي في دولة السودان بينما بعض الدراسات السابقة منها ما طبق في دولة فلسين ودولة الأردن وليبيا وغيرها من البلدان العربية.

أما من ناحية أوجه الاتفاق مع معظم الدراسات في وجود اهتمام كبير من قبل المؤسسات والمصارف بأهمية تطبيق الحوكمة، وكذلك بيان أثر تطبيق الحوكمة علي أداء المؤسسات المالية.

نظرا لأن هذه الدراسة تعد من الدراسات الأولى وذلك من حيث توظيف هندسة الحوكمة بشكل فعال في تقليل مخاطر السيولة المصرفية، حيث لم تتمكن معظم الدراسات من هذا التوظيف في ربط المتغيرين بشكل مباشر وفعال ؛ لذا لتحقيق طموحات الباحثة أن تكون هذه الدراسة أضافة حقيقة إلى الادبيات الموجدة التي تغطي هذا المجال، وتسد الفجوة في الدراسات التي تسعى لتقليل مخاطر السيولة المصرفية.

المبحث الأول: المطلب الأول: مدخل مفاهيمي هندسة الحوكمة

أولاً: مفهوم وأهداف هندسة حوكمة المصارف:

للحوكمة عدد من التعاريف منها:

ـــــــ المفهوم اللغوي للحوكمة.

أن مصطلح الحوكمة يعتبر حديثاَ في اللغة العربية، حيث اقترح الاقتصاديين والقانونيين مصطلح حوكمة المؤسسات[1]، ويدل هذا المصطلح علي عملية السيطرة والتحكم عبر قواعد وأسس بغرض الضبط لتحقيق الرشد.

أيضاَ تعني لغوياَ، آلية رقابية بصورة متكاملة لتعزيز ودعم الشفافية والمسؤولية.[2].

تعرف لجنة كادبوري[3] الحوكمة بأنها: نظام راقبي يتح للمساهمين بتعين أعضاء مجلس إدارة، واختيار مراجع خارجي، تقدم الحوكمة الآلية التي تحقق التوازن بين مجموعتين من الأهداف، المجموعة الأولى الأهداف الاجتماعية والاقتصادية للشركة، والمجموعة الثانية الأهداف الفردية والمشتركة، إطار حوكمة الشركات يحتوي علي عوامل التحفيز علي الاستخدام الأمثل للموارد وتوفير نظم محاسبية لمتابعة هذه الموارد بهدف التنسيق بين مصالح الأفراد والشركات والمجتمع

ـــ المفهوم الاصطلاحي للحوكمة

هي الامور التنظمية والاقتصادية والمالية

(1) أبوعطاء، نرمين، حوكمة الشركات سبيل التقدم مع إلقاء الضوء على التجربة المصرية، (واشنطن: إصدارات مركز المشروعات الخاصة، 2003)،ص2.

(2) درويش، عدنان بن حيدر، حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة، (القاهرة: اتحاد المصارف العربية، 2007)، ص 13.

(3) تقرير لجنة كادبوري البريطانية CADBURY،)،(1992 لجنة كادبوري

ISSN: 2462-2508

والاجتماعية للمؤسسات، وكذلك المساهمة للإدارة ومجلس الإدارة والفئات المختلفة من أصحاب المصالح الأخرى [1]

و تُعرف لجنة بازل الحوكمة المصرفية بأنها:[2]

طريقة تتم عبرها ضبط إدارة الأعمال وشؤون المنشآت المصرفية التي يكون لها تأثير مباشر علي وضع المصرف للأهداف والخطط الإستراتيجية وتحديد المسؤوليات الرقابية التي تتحكم في إدارة المخاطر الائتمانية.

و عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حوكمة الشركات بأنها:

أنظمة تربط بين إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وأصحاب المصالح.

كما عرف مجلس الخدمات المالية الإسلامية الحوكمة بأنها:[3]

مجموعة من العلاقات التي تربط مجلس الإدارة والإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح الآخرين، ورسم هيكلة يتم من خلالها وتحقيق الأهداف المرجوه لمتابعة وتفعيل الأداء.

(1) The institute of internal auditors , The lessons that lie beneath ,(USA: Tone at the top journal , 2002), p31.

(2) عياري، آمال، خوالد، ابوبكر، تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية، دراسة حالة، (الجزائر: الملتقى الوطني لحوكمة الشركات آلية للحد من الفساد المالي الإداري، 2012)، ص 24.

(3) مجلس الخدمات المالية الإسلامية (2006)، المبادئ الإرشادية لضوابط إدارة المؤسسات المالية التي تقتصر تقديم خدمات مالية إسلامية كوالالمبور، ماليزيا: مجلس الخدمات المالية الإسلامية، ص54.

BIS[4]: وتعريف بنك التسويات الدولي

هي الوسائل التي تدار بها المصارف من خلال مجلس الإدارة والإدارة العليا، والتي تقوم بوضع الطرق المناسبة لتحقيق أهداف البنك والتشغيل والحماية اللازمة لحملة الأسهم وأصحاب المصالح الأخرى والمودعين من خلال الالتزام بالقوانين والنظم السائدة في المصرف.

حددت لجنة بازل عدد من المهام التي يقوم بها مجلس الإدارة والإدارة العليا لتطبيق Basel)السليم لحوكمة البنوك مثل: ((5)

أ ــ انجاز عمليات البنك اليومية.

ب ــ وضح إستراتيجية تحقق أهداف البنك.

ج ــ حماية المودعين وأصحاب المصالح الأخرى وتلبية التزامات المساهمين.

د ــ تحيد الاحتمالات التي يتعرض فيها البنك للخطر.

ت ــ خلق طرق أمنة وسليمة لمواجهة أنشطة البنك ليتم الانجاز في زمن وجيز.

ــ تُعرف حوكمة البنوك بأنها:) [6].

حزمة من القواعد والنظم القانونية والمالية والمحاسبية والاقتصادية التي تواجه سيطرت الإدارة في أداء

(4) Basel Committee Publication Enhancing Corporate Governance for Backing Organization, Feb 2006, P.4.

(5) Basel Committee, Enhancing Corporate Governance for Banking Organizationsk, (Basel: Basel Committe on Banking Supervision, Otc 2010),p5..

(6) الربيعي، حاكم محسن، راضي، حمد عبد المحسن، حوكمة وأثرها في الأداء والمخاطرة، (عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع 20011)، ص.ص 46ــ 50

ISSN: 2462-2508

عملها والوفاء بالتزاماتها، أمام المساهمين الذين يشكلون جزء ومكون أساسي للمنظومة البنوك، والمودعين الذين يعتبرون شريحة الدائنون الرئيسيون للبنوك، وكذلك أصحاب المصالح والمجتمع الذي يعمل به البنك.

(1): تعريف آخر لحوكمة

هو نظام متكامل بموجبه يتم إدارة المصارف ومراقبتها لتحقيق غاياتها، فهو نظام يعمل علي جذب رؤوس الأموال والاستفادة منه.

ثانياً: أهداف حوكمة المصارف

(2) لحوكمة عدد من الأهداف التي يؤثر تحقيقها في المصارف منها:

1 . حماية وتعزيز حقوق المساهمين، والمودعين وأصحاب المصالح الذين لهم حقوق معترف بها لدي البنك.

2ـــ توثيق حماية بيئة المصرف من الفساد والرشوة.

3ـــ خلق مواءمة جيدة بين مصالح المديرين، والموظفين، المساهمين، والمودعين من خلال الأنظمة السليمة والمناسبة المطبقة في المصارف.

4ـــ ابراز دور الحوكمة لإدارات المصرف.

أهداف أخرى للحوكمة هي: (3)

1ـــ تحقيق العدالة من خلال الشفافية في مساءلة الإدارة.

2ـــ حماية أموال المودعين.

3ـــ حماية حقوق المساهمين.

4ـــ خلق بيئة رقابية مستقلة علي جميع المعاملات التي تتم في المصرف.

5ـــ الحد من فساد سلطة البنك لمصلحة العامة.

ثالثاً: أهمية حوكمة المصارف: (4)

لحوكمة أهمية كبيرة لمصارف تتمثل في تفعيل نظام الحماية للحركة العمليات البنكية، وضمان نزاهة السلوكيات داخل المصرف، ويضع حاجز آمن فعال.

تزداد اهمية الحوكمة في المصارف مقارنة بالمنشآت الأخرى، نظرا لطبيعتها الخاصة، حيث افلاس المصارف يؤثر تأثير كبير علي استقرار المصارف الأخرى من حيث طبيعة العلاقة الموجودة بينهم، وبالتالي يؤثر علي الاستقرار المالي للقطاع المصرفي وكذلك الاقتصاد ككل وخاصة أثر التحولات العالمية التي ظهرت من عولمة التطورات التكنولوجية

---

(1) جوناثان تشاركهام، إرشادات لأعضاء مجالس إدارة البنوك، (القاهرة: مركز المشروعات الدولية الخاصة، المنتدى العالمي لحوكمة الشركات، 2005)، ص9ـــ

(2) Basel Committee on Banking Supervision Principles for Enhancing Corporate Governance, Op. Cit , p33.

(3) عبد الحق، سمية، أثر تطبيق مبادئ الحوكمة في تحسين أداء البنوك التجارية الجزائرية، دراسة تطبيقية علي عينة من البنوك التجارية الجزائرية، (الجزائر: جامعة محمد بوضياف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، 2017)، ص. 13.

(4) بورقية، شوقي عاشور، الحوكمة في المصارف الإسلامية، كتاب حوار الأربعاء، (الرياض: جامعة الملك عبد العزيز، 2010م)، ص 94.

ISSN: 2462-2508

وسياسة التحرير المالي، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع حجم المخاطر علي مستوى القطاع المصرفي.

لحوكمة أهمية أخرى تندرج في النقاط التالية:[1].

1. كثير تتعرض المصارف إلى الصدمات المالية بسبب هيكل الميزانية العامة الذي يتميز بارتفاع نسبة السيولة المالية.

2. لمصارف دورا هاماً في الاقتصاد نسبة لوظائفها في منح الائتمان والتسهيلات للمشاريع الصناعية والتجارية وتقديم الخدمات المالية لعدد من العملاء.

3. تمارس المصارف دوراً رقابياً علي العملاء من المنشآت المقترضة، وذلك لتفعيل دور الحماية اللازمة لقروضها والتسهيلات الائتمانية من مخاطر إفلاس المنشآت المقترضة، ولا شك لا يمكن أن تقوم المصارف بهذا الدور الرقابي إلا من خلال نظام حوكمة فعال.

4. التحويلات الاقتصادية الكبرى، كالاندماج المالي والتكنولوجيا المصرفية، بما يؤدي الي خلق بيئة تنافسية بين المصارف والمؤسسات الغير مصرفية.

أهمية الحوكمة الجيدة في المصارف تتمثل في الآتي[2]:

1ـ الحوكمة المؤسسية التي يتم بموجبها رقابة العمليات التشغيلية داخل البنوك.

2ـ تمثل الحوكمة المؤسسية عنصراً جيدا في تحسين كفاءة الاقتصاد، سوء الحوكمة يؤثر علي الاستقرار المالي والاقتصادي.

رابعاً: أثر تطبيق الحوكمة في المصارف:

لتطبيق الحوكمة في المصارف ايجابيات ومؤشرات جيدة تتمثل في الآتي:[3]

1ـ تعمل الحوكمة علي جذب الاستثمار بتخفيض التكاليف.

2ـ تزيد الحوكمة من الاستقرار سوق المال.

3ـ حماية الاستثمار بعدة صور.

خامساً: مزايا الحوكمة:

لحوكمة عدد من المزايا منها:

1ـ تحسين مستوى الأداء مما يساعد علي دفع عجلة النمو المالي والاقتصادي للدولة.

2ـ حماية المصارف من مخاطر الفساد المالي والإداري.

.3تشجيع رؤوس الأموال المحلية في المشروعات الوطنية المحلية، وجذب الاستثمارات الأجنبية مما يساهم في التدفقات المالية المحلية والدولية.

4 . عرض القوائم المالية بشفافية ونزاهة، مما يزيد من اعتماد المستثمرين عليها في اتخاذ القرارات الاستثمارية.

شكل (1) مدى استفادة البنوك من تطبيق الحوكمة في المصارف

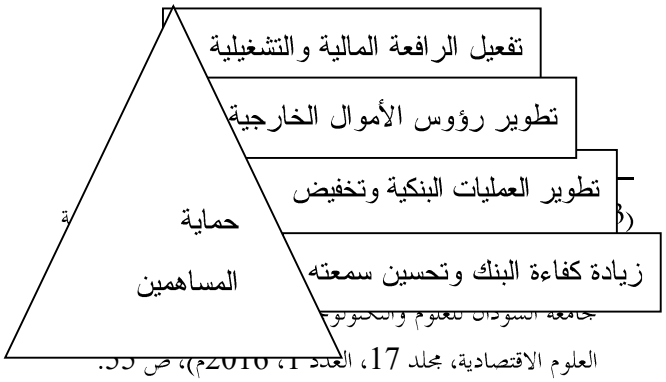

جامعة السودان للعلوم والتكنولوج

العلوم الاقتصادية، مجلد 17، العدد 1، 2016م)، ص 55.

(1) الربيعي، حاكم محسن، راضي، حمد عبد المحسن، حوكمة وأثرها في الأداء والمخاطرة مرجع سابق، ص. 13.

(2) داودي، الطيب، خليل، عبد الرازق، الحوكمة المؤسسية، (عمان: جامعة الزيتونة الأردنية، كلية العلوم الادارية والاقتصادية، مؤتمر أخلاقيات الأعمال، 2006)، ص5

ISSN: 2462-2508

المصدر: أعداد الباحث 2022

سادساً: مزايا الحوكمة المصرفية في الأداء المصرفية:

لحوكمة المصرفية عدد من المزيا منها: [1]

1ـــ زيادة مستوى الأداء المصرفي لتواكب النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة للدولة

2ـــ تشجيع الاستثمار الأجنبي ورأس المال العامل المحلي في المشروعات الوطنية وضمان تدفق الأموال الوطنية والدولية.

3ـــ التحري والدقة والشفافية في القوائم المالية، مما يساعد علي اعتماد المستثمرين عليها في اتخاذ القرارات.

4ـــ ضمان وجود المستثمرين وحماية مصالحهم وعائداتهم ومراعاة مصالح المجتمع

5ـــ دعم القوة التنافسية للأسواق العالمية عبر تعظيم قيمة أسهم المصرف.

6ـــ تنشيط المصارف العاملة وضمان عدم انزلاقها في مشاكل مالية.

تنفيذ قواعد ولوائح الحوكمة يحسن من إدارة المصارف من خلال:

سابعاً: تطبيق قواعد الحوكمة يساعد علي تحسين من إدارة المصارف من خلال الآتي:[2]

1ـــ تعمل علي تحقيق أهداف المصرف.

2ـــ وضع استراتيجيات المصرف.

3ـــ زيادة فعالية العاملين من خلال رفع كفاءة أدائهم.

ثامناً: يوجد عدد من الأطراف التي تؤثر في حوكمة المصارف هم:[3]

1ـــ المساهمون: وهم يمتلكون رأس المال عن طريق ملكيتهم للأسهم في المصارف، وذلك بهدف الحصول علي أرباح مناسبة لاستثماراتهم، وأيضاً تعظيم قوة المصرف علي المدى الطويل وتعظيم قيمته التنافسية.

2ـــ **مجلس الإدارة:** وهم يمثلون المساهمين وأصحاب المصالح، يحق لمجلس الإدارة اختيار المدريين التنفيذيين الذين يؤكل إليهم سلطة الإدارة اليومية للأعمال المصرف

3ـــ **الإدارة:** وهي المسئولة عن الإدارة الفعلية للمصرف وتقديم التقارير الخاصة بالأداء إلى مجلس الإدارة.

(1) نسمان، إبراهيم إسحق، دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة – دراسة تطبيقية على قطاع المصارف العاملة في فلسطين، (غزة: الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشورة، 2009)، ص 30.

(2) علي، عبد الوهاب نصر، شحاتة السيد شحاتة، مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات، (الإسكندرية: الدار الجامعية،2007)، ص 54.

(3) نسمان، إبراهيم إسحق، دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة مرجع سابق،ص 35.

ISSN: 2462-2508

4ـــ **أصحاب المصالح:** وهم مجموعة من الأطراف الذين تربطهم مصالح مع المصرف، مثـــل الـــدائنين والموردين والعملاء والموظفين.

يساهم في نجاح الحوكمة في المصـــاريف بـــأدوار ومسئوليات الفاعلين الداخليين وهم:[1]

1ـــ **حملة الأسهم:** يلعب حملة الأسهم دورا هامـــاَ في مراقبة أداء الشركات بصفة عامة حيث أنـــه في أمكانهم التأثير علي تحديد توجيهات المصارف.

2ـــ **مجلس الإدارة:** وضع الاستراتيجيات، وتوجيه الإدارة العليا، ووضع سياسات التشـــغيل وتحمـــل المسؤولية.

3ـــ **الإدارة التنفيذية:** لابـــد أن يكـــون لـــديهم الكفاءة والنزاهة المطلوبين لإدارة المصرف

4ـــ **المراجعون الداخليون:** للمراجعين الـــداخلين دوراَ كبيراَ في عملية إدارة المخاطر

أما أدوار ومسئوليات الخاصة بالفاعلين الخارجيين تتمثل في الآتي:

الإطار القانوني والتنظيمي والرقابي: يعتـــبر مـــن الأمور الهامة التي لها أثر في النظام المصرفي، بالإضافة إلى الدور الرقابي للمصرف المركزي الذي يمثل أهمية كبيرة، حيث أصبح دورها في ضمان سلامة الجهاز المصرفي.

آليات هندسة الحوكمة الداخلية:

تتمثل هندسة الحوكمة المصرفية في مجموعتين، الولي هم الفاعلين الداخليين وهم مجلـــس الإدارة وحملـــة الأسهم ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمرجعون الداخلون والمراقبون. [2]

يتم تفعيل حوكمة البنوك بالدور الرقابي الذي تقوم به الجمعيات العمومية العامة للمساهمين والمساهمة في تحسين درجة الإفصاح والشفافية. [3]

وتقع علي الإدارة التنفيذية مسؤولية إدارة الأنشـــطة الروتينية للبنك بما يتلاءم مع الضوابط والسياســـات التي وضعها مجلس الإدارة.[4]

مما سبق يمكن تمثيل آليـــات هندســـة الحوكمـــة المصرفية في الأتي:

1ـــ مجلس الإدارة:

مسؤولة المجلس بمراجعـــة وتوجيـــه اســـتراتيجية المصرف وخط العمل وسياسة المخاطر، أن يرســـم أهداف الأداء ومتابعة التقـــارير وضـــمان ســـلامة التقارير المحاسبية والمالية. (اتحـــاد هيئـــات الأوراق

(1) الساعدي، عمر مفتاح، إستراتيجية تحسين الحوكمة المؤسسية في المصارف الليبية، (اليمن: د.ن، مجلة الدراسات الاجتماعية، المجلد 1، العدد 41، 2014م)، ص. ص 179 – 180.

(2) محمود، فائزة إبراهيم وآخرون، الحوكمة المؤسسية ومدى توافر دعائمها للوقاية من الأزمات المالية في المصارف العراقية الخاصة المقيدة بسوق العراق للأوراق المالية،) بغداد: جامعة بغداد،المعهد العالي للدراسات المالية والمحاسبية، مجلد6، العدد16، 2011)، ص 50.

(3) الربيعي، حاكم محسن، راضي، حمد عبد المحسن، حوكمة وأثرها في الأداء والمخاطرة، مرجع سابق، ص. 60

(4) المعهد المصرفي،نظام الحوكمة في البنوك" مفاهيم مالية"، (القاهرة: نشرة مفاهيم مالية، العدد السادس،2023، ص.4.

ISSN: 2462-2508

المالية العربية،[1]

ـــ **يعتبر التدقيق بأنه** وظيفة مستقلة لها نشـــاطات داخل البنك سواء كانت مالية أو إدارية تســـاهم في انجازات الواجبات الموكلة إليهم وذلك عن طريـــق التحليل والتقييم وتقديم الاستشارات الـــتي تتعلـــق بالأنشطة المختلفة في البنك والتأكد من الاستخدام الأمثل للموارد والأصول بما يتفق مع المعايير العامـــة للبنك.[2]

2 ـــ لجنة المراجعة:

لها مهمة إشرافية ورقابية علي مراقبي البنك ســـواء الداخلين أو الخارجين، حيث تكـــون لهـــا ســـلطة الموافقة علي تعينهم والاستغناء عنهم، والموافقة علي اتساع نطاق المراجعة لتشـــمل اســـتلام التقـــارير المرفوعة منهم، وأيضاَ التأكد مـــن أن إدارة البنـــك تقوم باتخاذ الإجراءات الصحيحة الملائمـــة لتســـد فجوة الضعف الرقابي أو الأخلال بتطبيق القـــوانين واللوائح التي تعزز استقلالية هذه اللجنة. [3]

آليات هندسة حوكمة المصارف الخارجية:

حزمة من الآليات الخارجية لهندسة الحوكمة تحتوي علي القوانين واللوائح الـــتي تصـــدرها الجهـــات التنظيمية وتعتبر الآليات الخارجية للحوكمـــة الـــتي تمارسها الجهات المهنية الدولية، حيث يمثـــل هـــذا المصدر من المصادر المهمة المولدة لضغوط المســـتمرة لتطبيق قواعد ولوائح الحوكمة الجيدة. [4]

تتمثل هندسة حوكمة المصارف في الأتي:[5]

1 ـــ الإطار القانوني والتنظيمي:

يلعب الدور الرقابي للمصرف المركزي أهمية كبيرة، حيث احتوى علي تغيرات في الإطار العـــام لـــه في الرقابة المطلقة بجانب تشجيع أتباع السلوك الحصيف و لم تعد الجهة الرقابية هي ذات سلطة وحكم منفرد في توجيه الائتمان، ولكن اقتصر دورها في ضـــمان سلامة الجهاز المصرفي

للمصارف المركزية دوراَ هاماَ في تفعيـــل وإرســـاء قواعد الحوكمة علي مستوى المصارف وذلك مـــن خلال حزمة من الإجراءات الرقابية المصرفية وبسط السيطرة الداخلية عبر الوقاية والضبط حتى يتحقـــق الحماية الكافيـــة لـــرؤوس الأمـــوال والأصـــول للمؤسسات المالية والمصاريف وحقوق المودعين، مما يساعد علي حماية مركزها المالي ويضمن استقرارها المالي والإداري.

للبنك المركزي دور كبير في التفعيل الخارجي الذي يقوم بإرساء قواعد ومبادئ الحوكمة بالبنوك، ولآن

(1) اتحاد هئيات الأوراق المالية العربية، حوكمة الشركات المدرجة في الأسواق المالية العربية (دبي: 2017)، ص51

(2) عبدالكريم، عارف عبدالله تكليف المراجع الخارجي بوظائف المراجعة الداخلية من منظور حوكمة الشركات (المكتبة الشاملة الذهبية، متاحة الكترونيا على موقع كتاب بديا،تاريخ الاطلاع 29.8.2023)، ص14.

(3) أبوبكر، أيمن عبد الله محمد، الاتجاهات الحديثة في تطبيق الحوكمة بالمصارف ودورها في تفعيل الرقابة وتقييم الأداء، مرجع سابق، ص55.

(4) أبو عاقلة، هيام عمر محمد عثمان،الحوكمة المصرفية ودورها في الحد من المخاطر التشغيلية، (الخرطوم: جامعة النيلين، مجلة الدراسات العليا،المجلد11،العدد41، 2018)، ص257.

(5) بورقية، شوقي عاشور، الحوكمة في المصارف الاسلامية، عبد العزيز، 2010م)، ص 94.

ISSN: 2462-2508

الرقابة المصرفية تهدف إلى الحفاظ علي الاستقرار المالي وتقوية الثقة الموضوعة وتوجيه النظام المصرفي ولنقدي والتمويلي لتقليل خطر السيولة والخسائر التي قد تصيب المودعين. (1)

تقع علي عاتق السلطة الرقابية التوعية بأهمية الحوكمة وهندستها وتأثيرها علي أداء المؤسسة. ويجب أن تتوقع قيام البنوك بعملية الهندسة لهياكلها التنظيمية تحتوي علي مستويات ملائمة من الرقابة، كما يجب أن تقوم السلطات الرقابية بالتاكد من أن مجلس الإدارة والإدارة العليا في المؤسسات المصرفية لهم القدرة علي تنفيذ واجباتهم بأكمل وجه.(2)

2ـــ المراجعة الخارجية:

يساعد المدقق الخارجي علي تحسين نوعية الكشوفات المالية. ومع تزايد التركيز علي دور مجلس الإدارة، وعلي وجه الخصوص لجنة التدقيق في تعين المدقق الخارجي والاستمرار في تكليفه. (3)

اختيار المدققين الأكفاء والمتخصصين عبر لجان مراجعة مستقلة

ونشطة يساعد علي تعزيز مسؤوليات الحوكمة في الإشراف والحكمة.(4)

مما سبق يكمن تعرف المراجعة الخارجية بأنها، فحص أو بحث عن أدلة يتم تقيمها بصورة موضوعية من أجل الخروج برأي فني محايد يعبر عن مدى موثوقية البيانات والمعلومات المالية وغير المالية، ذات صلة بعملية الفحص من قبل شخص (أشخاص) مؤهل ومستقل عن معدي هذه البيانات لتحقيق الفائدة المرجوة منها والاعتماد عليها (5).

كما عرفت بأنها فن ذو قواعد وأصول له أساليب وإجراءات يهتم بالفحص الفني المحايد لحسابات وسلامة الجودة محل المراجعة، بهدف الخروج بإبداء رآي في مدى عدالة ومصداقية صحة الأرقام الواردة بالقوائم المالية المنشورة.(6).

3ـــ الإطار المتعلق بالمودعين:

يقوم المودعين بدور رقابي علي أداء الجهاز المصرفي في قدرتهم علي سحب مدخراتهم أذا ما لاحظوا مخاطر تنتج من المصرف. (7).

المبحث الثاني: المطلب الأول: إجراءات الدراسة الميدانية

تناولت الباحثة وصفا للطريقة والإجراءات لتشمل

---

(1) سلمان ناصر، اتفاقية بازل 3 الموقع الالكتروني ***http://www.djelfa.info/vb/showthread.php?p=527884*** تاريخ الاطلاع: 2023/9/23م، ص 117.

(2) عويس، خالد عدنان، مدى تطبيق الحوكمة المؤسسية في البنوك الأردنية، (سوهاج: جامعة سوهاج، كلية التجارة، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، 2011م)، ص 221.

(3) عبد الستار كبيسي، الشامل في المحاسبة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط 2، 2011، ص 480.

(4) Lawrence J. Abbott, Susan Parker, Auditing: A =

= Journal of practice and theory, vol 19, no 2,2000),p47, available at: htt: //doi. org / 10.2308/ aud. 2000. 19.2.2.47

(5) Cary I, Vanson, the audit process: principles an chapman and hall, London, 1994, p4.

(6) لطفي، أمين السيد أحمد، تطلعات حديثة في المراجعة، (الإسكندرية، الدار الجامعية للنشر، 2013م)، ص 5.

(7) جبارة، عبد الرازق، الالتزام بمتطلبات لجنة كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي، دراسة حالة شمال إفريقيا (الجزائر مختبر العلومة واقتصاد شمال افريقيا، الشلف، مجلة إقتصاد شمال افريقيا، العدد، ص.20097)، 83.

ISSN: 2462-2508

مجتمع الدراسة وعينته حيث تم اختيار عينة الدراسة عشوائياً من مجتمع الدراسة بواسطة توزيع (115) استبيان علي المستهدفين واستجاب الأفراد بنسبة 100% وهذه النسبة العالية تؤدي إلى قبول نتائج الدراسة وبالتالي تعميمها على مجتمع الدراسة.

وتحتوي الاستبانة علي قسمين رئيسين:

القسم الأول: تضمن البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة حيث يحتوي علي بيانات الجنس، العمر، سنوات الخبرة، المؤهل العلمي،المسمى الوظيفي، التخصص العلمي.

القسم الثاني: يحتوي هذا القسم علي عدد (5) عبارات تُحلل وفق مقياس ليكرات الخماسي المتدرج الذي يتكون من خمس مستويات (أوافق، أوافق بشدة، محايد لا أوافق، لا أوافق بشدة)، وقد تم توزيع هذه العبارات علي فرضيات الدراسة الثلاثة.

مجتمع وعينة الدراسة:

مجتمع الدراسة:

يُقصد بمجتمع الدراسة المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الباحث أن يعمم عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة حيث يتمثل مجتمع الدراسة بالتطبيق علي عينة عشوائية من الموظفين والعاملين ببنك فيصل الإسلامي السوداني.

نبذة عن الدراسة:

تم إنشاء بنك فيصل الإسلامي السوداني بموجب الأمر رقم 9 لسنة 1977م بتاريخ 1977/4/4م في مايو 1977م اجتمع ستة وثمانون من المؤسسين السودانيين والسعوديين وبعض مواطني الدول الإسلامية الأخرى ووافقوا علي فكرة التأسيس واكتتبوا في نصف رأس المال المصدق به آنذاك.

وفي 18 أغسطس 1977م تم تسجيل بنك فيصل الإسلامي السوداني كشركة مساهمه عامه محدودة وفق قانون الشركات لعام 1925م.

باشر البنك أعماله الفعلية اعتبارا من مايو 1978م برأس مال مصرح به 500مليون جنيه سوداني ورأس المال المدفوع 350 مليون جنيه سوداني. (1)

النشأة والتأسيس والتطور:

ـــ تأسيس بنك فيصل الإسلامي السوداني:

بدأت فكرة نشأة بنوك إسلاميه في منتصف السبعينات حيث كانت البداية بإنشاء البنك الإسلامي للتنمية بجده وهو بنك حكومات وتبع ذلك جهد شعبي وخاص نحو إنشاء بنوك إسلاميه كان لسمو الأمير محمد الفيصل فيها الرياده بدعوته لإنشاء بنوك إسلاميه كما قامت دار المال الإسلامي وهي شركه قابضه برأسمال قدره بليون دولار بالسعي نحو أقامة بنوك إسلاميه في عدد من الأقطار و لم يمكن السودان بعيد عن تلك الجهود بل أن فكرة إنشاء بنك إسلامي بالسودان قد برزت لأول مره بجامعة أم درمان الإسلامية عام 1966م الا أن الفكرة لم تجد طريقها للتنفيذ، وفي فبراير 1976م أفلحت جهود الأمير محمد الفيصل ونفر كريم من السودانيين في الحصول علي موافقة الرئيس الأسبق جعفر محمد نميري علي قيام بنك إسلامي بالسودان وقد تم بالفعل إنشاء بنك فيصل الإسلامي السوداني

ISSN: 2462-2508

بموجب الأمر المؤقت رقم 9 لسنة 1977م بتاريخ 1977/4/4م الذي تمت إجازته من السلطة التشريعية (مجلس الشعب آنذاك).

وفي مايو 1977م اجتمع ستة وثمانون من المؤسسين السودانيين والسعوديين وبعض مواطنين الدول الإسلامية الأخرى ووافقوا علي فكرة التأسيس واكتتبوا فيما بينهم نصف رأس المال المصرح به آنذاك والبالغ ستة مليون جنيه سوداني. وفي 18 أغسطس 1977م تم تسجيل بنك فيصل الإسلامي السوداني كشركة مساهمه عامه محدودة وفق قانون الشركات لعام 1925م هذا وقد باشر البنك أعماله الفعلية اعتبارا من مايو 1978م

وقد حدد قانون إنشاء البنك علي أن يعمل البنك وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية علي تدعيم تنمية المجتمع وذلك بالقيام بجميع الأعمال المصرفية والمالية والتجارية وأعمال الاستثمار، كما يجوز له لتحقيق أغراضه إنشاء شركات تامين تعاوني أو أي شركات أخري ويجوز له المساهمة في نشاط التنمية الاقتصادية والاجتماعية داخل السودان وخارجه، وقد حدد القانون أن يكون للبنك رأس مال لا يقل عن ستة ملايين جنيه سوداني، وترك لعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك توزيع رأس المال إلي أسهم ونسبة المساهمة ونص صراحة أن تدفع مساهمة الجانب غير السوداني بعمله قابله للتحويل.

.عينة الدراسة:

أما عينة الدراسة فقد تم اختيارها من بعض الأفراد بطريقة تتناسب والمسميات الوظيفية

جدول رقم(1)التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير العمر

العمر	التكرارات	النسبة
اقل من 30 سنة	15	%13.0
من 30 واقل من 35 سنة	26	%22.6
من 35 سنة وأقل من 40 سنة	53	%46.2
40 سنة فأكثر	21	%18.2
المجموع	115	%100

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية 2023م

يتضح من الجدول أعلاه أن أفراد العينة أعمارهم من (من 35 واقل من 40 سنة) حيث بلغ عددهم 53 من أفراد العينة الكلية أي بنسبة 2. 46%، ويليهم (من 30 واقل من 35 سنة) حيث بلغ عدد 26 فرداً أي بنسبة 22.6%، بينما الأفراد الذين أعمارهم (من 40 سنه فأكثر) بلغ عددهم 21 فرد أي بنسبة 18.2%، أما الذين أعمارهم (اقل من 30 سنة) بلغ عددهم 15 أي بنسبة 13.0%، وهذا يدل علي أن أفراد العينة نسبة أعمارهم ما بين (30 ـــ 40) 87% مما يدل علي خبرة عينة الدراسة في العمل ولهم المقدرة العلمية على فهم أسئلة استمارة الإستبانة وإبداء أرائهم بدقة.

التخصص العلمي:

الجدول(2)التوزيع التكراري لأفراد عينه الدراسة وفق متغير التخصص العلمي

ISSN: 2462-2508

التخصص العلمي	العدد	النسبة المئوية
محاسبة	56	%48.7
إدارة الأعمال	19	%16.5
الاقتصاد	14	%12.2
نظم المعلومات المحاسبية	8	%7.0
الدراسات المالية والمصرفية	15	%13.0
أخرى	3	%2.6
المجموع	115	%100

المصدر: إعداد الباحث, من الدراسة الميدانية، برنامج SPSS,2023م

يتضح من الجدول أعلاه أن المجموع الكلي(115) فرداً أن أفراد عينة الدراسة في بنك فيصل الإسلامي تخصصهم العلمي هم (محاسبين) حيث بلغ عددهم (56) فرداً بنسبة (48.7%)، يليهم الأفراد الذين تخصصهم العلمي هم (إدارة أعمال) حيث بلغ عددهم (19) فرداً بنسبة (16.5%) يليهم الأفراد الذين تخصصهم العلمي هم (اقتصاد) حيث بلغ عددهم (14) فرداً بنسبة (12.2%) و(الدارسات المالية ولمصرفية) حيث بلغ عددهم (15) فرداً حيث بلغت نسبتهم (13.0%) يليهم الأفراد الذين تخصصهم العلمي(نظم المعلومات المحاسبية) (8)حيث بلغت نسبتهم (7.0%) يليهم الأفراد الذين تخصصهم العلمي(هي تخصصات علمية أخرى غير مدرجه في الاستبيان) بنسبة بلغت (2.6)% بينهم. وهذا يدل علي أن نسبة 77.4% من أفراد العينة يحملون نفس تخصص البحث مما يمكنهم من فهم أسئلة وعبارات الاستبانه وإبداء آرائهم العلمية بقة ووضوح.

ـــــ المؤهل العلمي:

الجدول (3)التوزيع التكراري لأفراد عينه الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي.

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية
بكلاريوس	51	%44.3
دبلوم عالي	23	% 20.0
ماجستير	31	%26.9
دكتوراه	7	%6.2
أخرى	3	%2.6
المجموع	115	%100

المصدر: إعداد الباحث, من الدراسة الميدانية، برنامج SPSS, 2021م

يتضح من الجدول أعلاه أن المجموع الكلي (115) فرداً أن أفراد عينة الدراسة في بنك فيصل الإسلامي مؤهلهم العلمي هم (ببكالوريوس) حيث بلغ عددهم (51) فرداً بنسبة (44.3%)، يليهم الأفراد الذين مؤهلهم العلمي هم (ماجستير) حيث بلغ عددهم (31) فرداً بنسبة (26.9%) فيما بلغ عدد الإفراد الذين مؤهلهم العلمي هي(دبلوم عالي) حيث بلغ عددهم (23) أفراد بنسبة بلغت (20.0)% فيما بلغ عدد الأفراد الذين مؤهلهم العلمي هم (دكتوراه) حيث بلغ عددهم(7) أفراد بنسبة بلغت (6.2)% يليهم الأفراد الذين مؤهلهم العلمي هم(مسميات وظيفية أخرى من غير درجة

ISSN: 2462-2508

في الاستبيان) حيث بلغ عـــددهم 3أفـــراد بنســـبة بلغت(2.6)% فيما بينهم. وهذا يدل علي نســـبة 97.4% لأفراد عينة الدراسة يحملـــون شـــهادات علمية مما يمكنهم من فهم أسئلة وعبارات الاســـتبانه وإبداء آرائهم العلمية بقة ووضوح.

ISSN: 2462-2508

الفرضية الأولى:

التوزيع التكراري لعبارات الفرضية الأول: (هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين هندسة الحوكمة ومخاطر السيولة المصرفية).

التوزيع التكراري لعبارات الفرضية لفرضية الأولى (4) الجدول رقم

العبارة	التكـــــــــــــــرار النسبة				
	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
الالتزام بأساليب وهندسة حوكمة المصارف يساعد علي تفادي مخاطر السيولة.	11 %9.6	76 %66.0	26 %22.6	2 %1.8	0 %0
تقديم معلومات عن عملية الحوكمة تساهم في نزاهة الإدارة وتؤثر علي مخاطر السيولة.	13 %11.3	89 %77.4	11 %9.5	1 %0.9	1 %0.9
تدريب الكوادر علي استخدام أنظمة لهندسة حوكمة المصارف يعمل علي زيادة الأمان المالي.	10 %8.7	77 %67.0	26 %22.6	2 %1.7	0 %0
تطبيق آليات الحوكمة بصورة سليمة يساعد تخفيض مخاطر السيولة.	16 %13.9	76 %66.1	17 %14.8	2 %1.7	4 %3.5

المصدر: إعداد الباحث, من الدراسة الميدانية، برنامج SPSS, 2023م

1. أن غالبية إفراد العينة في بنك فيصل الإسلامي الموافقون على العبارة الأولى حيث بلغت نسبتهم (66.0)% والموافقون بشدة (9.6)% المحايدون بلغت نسبتهم (22.6)%، إما إفراد العينة الغير موافقون فقد بلغت نسبتهم (8. 1)% والغير الموافقون بشدة (0.0)%.

2. أن غالبية إفراد العينة يوافقون على العبارة الثانية حيث بلغت نسبتهم (77.4)% إما المحايدون فبلغت نسبتهم (9.5)% الموافقون بلغت نسبتهم (11.3)%، إما إفراد العينة الغير موافقون فقد بلغت نسبتهم (0.9)%

3. أن غالبية إفراد العينة الموافقون على العبارة الثالثة حيث بلغت نسبتهم (67.0)% أما الموافقون بشدة (8.7)% أما الأفراد المحايدون فبلغت نسبتهم (22.6)% والغير موافقون والغير الموافقون بشدة بلغت نسبتهم (0.8)%

4. أن غالبية إفراد العينة الموافقون على العبارة الثامنة حيث بلغت نسبتهم (66.7)%, والموافقون بشدة نسبتهم (8.3)% والمحايدون بلغت نسبتهم (23.3)%، إما الغير موافقون فبلغت نسبتهم (1.7)%.

أن غالبية إفراد العينة في بنك فيصل الإسلامي الموافقون على العبارة التاسعة حيث بلغت نسبتهم (65.8)%, والموافقون بشدة نسبتهم (14.2)% والمحايدون بلغت نسبتهم (15)%، إما الغير موافقون (1.7)%

ISSN: 2462-2508

ISSN: 2462-2508

الفرضية الثانية:

التوزيع التكراري لعبارات الفرضية الثانية: (هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين السيولة المصرفية والعائد.

الجدول قم (5) **التوزيع التكراري لعبارات الفرضية الثانية**

العبارة	التكرار النسبة				
	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
أخطاء التحكم في السيولة المصرفية تؤدي إلي خلل في العائد الفعلي عن العائد المتوقع.	20 %17.4	78 %67.8	17 %14.8	0 %0	0 %0
المخاطر الناتجة عن التقلبات الحاصلة في السيولة المصرفية تؤدي إلى حدوث خسائر.	12 %10.4	99 %86.0	2 %1.8	2 %1.8	0 %0
الأخطاء الإدارية بشأن السيولة تؤدي إلى اختلال معدل العائد.	10 %8.7	92 %80.0	12 %10.4	1 %0.9	0 %0
أن تحسين جودة العائد وذلك في مدي تحكم الأجهزة الرقابية في السيولة المصرفية.	11 %9.5	80 %69.7	23 %20.0	1 %0.8	0 %0

المصدر: إعداد الباحث, من الدراسة الميدانية، برنامج SPSS, 2023م

النتائج أعلاه لا تعني أن جميع المبحوثين متفقون على ذلك، ولاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إعداد (أوافق، بشدة أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة)

من خلال الجدول (5) يتضح الآتي:

1. أن غالبية إفراد العينة في بنك فيصل الإسلامي الموافقون على العبارة الأولى حيث بلغت نسبتهم (67.8)% موافقون بشدة (17.4)% إما إفراد العينة المحايدون فبلغت نسبتهم (14.8)%.

2. أن غالبية إفراد العينة في بنك فيصل الإسلامي الموافقون على العبارة الثانية حيث بلغت نسبتهم (86.0)% موافقون بشدة (10.4)% إما إفراد العينة المحايدون فبلغت نسبتهم (1.8)% إما الغير موافقون فبلغت نسبتهم(1.8%).

3. أن غالبية إفراد العينة في بنك فيصل الإسلامي الموافقون على العبارة الثالثة حيث بلغت نسبتهم(80.0)% والموافقون بشدة بلغت نسبتهم (8.7%) والمحايدون بلغت نسبتهم (10.4)% إما إفراد العينة الغير الموافقون بلغت نسبتهم (0.9)%.

4. أن غالبية إفراد العينة في بنك فيصل الإسلامي الموافقون على العبارة الرابعة حيث بلغت نسبتهم(69.7)% أما الموافقون بشدة فبلغت نسبتهم (9.5)% اما المحايدون بلغت نسبتهم (20.0)% والغير موافقون بلغت نسبتهم (.8)%

ISSN: 2462-2508

الفرضية الثالثة:

التوزيع التكراري لعبارات الفرضية الثالثة: (هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين هندسة حوكمة المصـــارف وتعزيز السيولة المصرفية.

الجدول (6) التوزيع التكراري لعبارات الفرضية الثالثة

العبارة	التكـــــــــــــــرار النسبة				
	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
استخدام نقاط القوة لحوكمة المصارف يساعد في تعزيز السيولة المصرفية.	13 %11.3	86 %74.8	14 %14.2	2 %1.7	0 %0
المساهمة الايجابية لهندسة الحوكمة يساعد علـــي اتخـــاذ القرارات الإدارية في دعم السيولة.	12 %10.4	93 %80.9	8 %7.0	2 %1.7	0 %0
التزام المصرف بالحوكمة يساعد علـــي رقابـــة الخطـــة التنظيمية لتبني توازن السيولة المصرفية.	12 %10.4	99 %86.0	2 %1.7	1 %0.8	1 %0.8
تفاعل أداء حوكمة المصارف وهندستها يُمكـــن مـــن إنشاء نظام سليم لسيولة المصرفية.	12 %10.5	75 %65.2	26 %22.6	2 %1.7	0 %0

المصدر: إعداد الباحث, من الدراسة الميدانية، برنامج SPSS, 2023م

ISSN: 2462-2508

النتائج أعلاه لا تعنى أن جميع المبحوثين في بنك فيصل الإسلامي متفقون على ذلك، ولاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إعداد (أوافق، بشدة أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة)

من خلال الجدول (6) يتضح الآتي:

1 ــ أن غالبية إفراد العينة في بنك فيصل الإسلامي الموافقون على العبارة الأولي حيث بلغت نسبتهم (74.8)% والموافقون بشدة (11.3)% إما إفراد العينة المحايدون فبلغت نسبتهم (14.8)% إما الغير موافقون فبلغت نسبتهم(1.7%).

2ــ أن غالبية إفراد العينة في بنك فيصل الإسلامي الموافقون على العبارة الثانية حيث بلغت نسبتهم(80.9)% والموافقون بشدة بلغت نسبتهم (10.4)% إما إفراد العينة المحايدون بلغت نسبتهم (7.0)%إما الغير موافقون (1.7)%.

3 ــ أن غالبية إفراد العينة الموافقون على العبارة الثالثة حيث بلغت نسبتهم(86.0)% والموافقون بشدة بلغت نسبتهم (10.4)%أما المحايدون بلغت نسبتهم (1.7)%والغير الموافقون والغير الموافقون بشدة لك منهما فبلغت نسبتهم (0.8)%.

4 ــ أن غالبية إفراد العينة في بنك فيصل الإسلامي الموافقون على العبارة الرابعة حيث بلغت نسبتهم(65.2)% والموافقون بشدة بلغت نسبتهم (10.5)%، والمحايدون بلغت نسبتهم (22.6)% إما إفراد العينة الغير موافقون فقد بلغت نسبتهم(1.7)%.

خاتمة البحث:

وتشمل علي الاتي:

أولاً: النتائج

من خلال الدراسة الميدانية توصل الباحث إلى النتائج الآتية:

1. أثبتت الدراسة صحة الفرضية هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين هندسة الحوكمة ومخاطر السيولة المصرفية.
2. يؤدي نقص السيولة إلى حدوث خلل معنوياً للإدارة المصرف قد يؤثر في اتخاذ القرارات الاستثمارية.
3. هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين هندسة حوكمة المصارف وتعزيز السيولة المصرفية
4. عدم تفعيل الحوكمة بمصرف فيصل الإسلامي يؤدي إلى إضرار المصرف بنقص في السيولة وتسبب خسائر في العائد.

ثانيا: التوصيات:

من خلال الدراسة الميدانية والنظرية توصل البحث الي عدد من التوصيات كما يلي

1. تطبق المصاريف مجموعة من النظم ولوائح الحوكمة التي تساهم في دعم وتعزيز السيولة المصرفية.
2. ضرورة تحسين هندسة الحوكمة في المصاريف.
3. الاهتمام بتطبيق مبادئ حوكمة المصارف من خلال إدراجها ضمن الخطط السنوية والتقييم الدوري للممارسات.

ISSN: 2462-2508

4. لابد من قيام مجلس إدارة البنك بالتركيز علي هندسة الحوكمة ووضعها في الأولويات .

المصادر والمراجع:

(1) الكبيبجي، مجدي (2019)، دور حوكمة الشركات في ضبط ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية، المجلة العربية المجلد 39، الجزء الثاني .

(2) علي، عبد الوهاب نصر، شحاتة السيد شحاتة، مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات، (الإسكندرية: الدار الجامعية،2007).

(3) السنوسي، محمد الزوام، دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الائتمان التجاري الليبية، رسالة دكتوراه غير منشورة جامعة النيلين كلية الدراسات العليا، 2007م.

(4) أبو النيل، سميرة، (2013)، دور حوكمة الشركات في تفعيل جودة المراجعة الداخلية وأثر ذلك علي أتعاب المراجعة الخارجية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بنها مصر.

(5) الشنطاوي، خديجة (2011) . مدى الالتزام بمتطلبات حوكمة الشركات وأثره في جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر حملة الأسهم، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة جدارا، أربد، الأردن

(6) يوسف، احمد يوسف، دور المعلومات المحاسبية في دعم القرارات وتحسين الاداء المالي للمصارف السودانية، رسالة ماجستير غير منشورة 2010م.

(7) أبوعطاء، نرمين، حوكمة الشركات سبيل التقدم مع إلقاء الضوء على التجربة المصرية، (واشنطن: إصدارات مركز المشروعات الخاصة، 2003).

(8) درويش، عدنان بن حيدر، حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة، (القاهرة: اتحاد المصارف العربية، 2007) .

(9) تقرير لجنة كادبوري البريطانية CADBURY، (1992 لجنة كادبوري)

(10)The institute of internal auditors , The lessons that lie beneath ,(USA: Tone at the top journal , 2002).

(11)عياري، آمال، خوالد، ابوبكر، تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية، دراسة حالة، (الجزائر: الملتقى الوطني لحوكمة الشركات آلية للحد من الفساد المالي الإداري، 2012) .

(12)مجلس الخدمات المالية الإسلامية (2006)، المبادئ الإرشادية لضوابط إدارة المؤسسات المالية التي تقتصر تقديم خدمات مالية إسلامية كوالالمبور، ماليزيا: مجلس الخدمات المالية الإسلامية .

(13) Basel Committee Publication Enhancing Corporate Governance for Backing Organization, Feb 2006 .

(14) Basel Committee, Enhancing Corporate Governance for Banking Organizationsk, (Basel: Basel Committe on Banking Supervision, Otc 2010) .

(15) الربيعي، حاكم محسن، راضي، حمد عبد المحسن، حوكمة وأثرها في الأداء والمخاطرة، (عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع

ISSN: 2462-2508

20011) .

(16) جوناثان تشاركهام، إرشادات لأعضاء مجالس إدارة البنوك، (القاهرة: مركز المشروعات الدولية الخاصة، المنتدى العالمي لحوكمة الشركات، 2005) .

(17)Basel Committee on Banking Supervision Principles for Enhancing Corporate Governance, Op. Cit .

(18) عبد الحق، سمية، أثر تطبيق مبادئ الحوكمة في تحسين أداء البنوك التجارية الجزائرية، دراسة تطبيقية علي عينة من البنوك التجارية الجزائرية، (الجزائر: جامعة محمد بوضياف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، 2017) .

(19) بورقية، شوقي عاشور، الحوكمة في المصارف الإسلامية، كتاب حوار الأربعاء، (الرياض: جامعة الملك عبد العزيز، 2010م) .

(20) الربيعي، حاكم محسن، راضي، حمد عبد المحسن، حوكمة وأثرها في الأداء والمخاطرة، (عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع 20011) .

(21) داودي، الطيب، خليل، عبد الرازق، الحوكمة المؤسسية، (عمان: جامعة الزيتونة الأردنية، كلية العلوم الادارية والاقتصادية، مؤتمر أخلاقيات الأعمال، 2006).

(22) أبوبكر، أيمن عبد الله محمد، الاتجاهات الحديثة في تطبيق الحوكمة بالمصارف ودورها في تفعيل الرقابة وتقييم الأداء، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، عمادة البحث العلمي، مجلة العلوم الاقتصادية، مجلد 17، العدد 1، 2016م) .

(23) نسمان، إبراهيم إسحق، دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة – دراسة تطبيقية على قطاع المصارف العاملة في فلسطين، (غزة: الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشورة، 2009) .

(24) علي، عبد الوهاب نصر، شحاتة السيد شحاتة، مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات، (الإسكندرية: الدار الجامعية،2007) .

(25) نسمان، إبراهيم إسحق، دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة – دراسة تطبيقية على قطاع المصارف العاملة في فلسطين، (غزة: الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشورة، 2009).

(26) الساعدي، عمر مفتاح، إستراتيجية تحسين الحوكمة المؤسسية في المصارف الليبية، (اليمن: د.ن، مجلة الدراسات الاجتماعية، المجلد 1، العدد 41، 2014م)0

(27) محمود، فائزة إبراهيم وآخرون، الحوكمة المؤسسية ومدى توافر دعائمها للوقاية من الأزمات المالية في المصارف العراقية الخاصة المقيدة بسوق العراق للأوراق المالية، (بغداد: جامعة بغداد،المعهد

ISSN: 2462-2508

العالي للدراسات المالية والمحاسبية، مجلد6، العدد16، 2011).

(28) الربيعي، حاكم محسن، راضي، حمد عبد المحسن، حوكمة وأثرها في الأداء والمخاطرة، (عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع (20011

(29) المعهد المصرفي، نظام الحوكمة في البنوك" مفاهيم مالية"، (القاهرة: نشرة مفاهيم مالية، العدد السادس،2023 .

(30) اتحاد هئيات الأوراق المالية العربية، حوكمة الشركات المدرجة في الأسواق المالية العربية (دبي: 2017).

(31) عبدالكريم، عارف عبدالله تكليف المراجع الخارجي بوظائف المراجعة الداخلية من منظور حوكمة الشركات (المكتبة الشاملة الذهبية، متاحة الكترونيا على موقع كتاب بديا، تاريخ الاطلاع 29.8.2023).

(32) أبوبكر، أيمن عبد الله محمد، الاتجاهات الحديثة في تطبيق الحوكمة بالمصارف ودورها في تفعيل الرقابة وتقييم الأداء، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، عمادة البحث العلمي، مجلة العلوم الاقتصادية، مجلد 17، العدد 1، 2016م).

(33) أبو عاقلة، هيام عمر محمد عثمان، الحوكمة المصرفية ودورها في الحد من المخاطر التشغيلية، (الخرطوم: جامعة النيلين، مجلة الدراسات العليا،المجلد11،العدد41، 2018) .

(34) بورقية، شوقي عاشور، الحوكمة في المصارف الإسلامية ، كتاب حوار الاربعاء، (الرياض: جامعة الملك عبد العزيز، 2010م).

(35) سلمان ناصر، اتفاقية بازل 3 الموقع الالكتروني ***http://www.djelfa.info/vb/showthread.php?p=527884*** تاريخ الاطلاع: 2023/9/23م، ص 117 .

(36) عويس، خالد عدنان، مدى تطبيق الحوكمة المؤسسية في البنوك الأردنية، (سوهاج: جامعة سوهاج، كلية التجارة، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، 2011م) .

(37) عبد الستار كبيسي، الشامل في المحاسبة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط 2، 2011

(38)Lawrence J. Abbott, Susan Parker, Auditing: A Journal of practice and theory, vol 19, no 2,2000),p47, available at: htt: //doi. org / 10.2308/ aud. 2000. 19.2.2.47

(39) Cary I, Vanson, the audit process: principles an chapman and hall, London, 1994.

(40) لطفي، أمين السيد أحمد، تطلعات حديثة في المراجعة، (الإسكندرية، الدار الجامعية للنشر، 2013م) .

(41) جبارة، عبد الرازق، الالتزام بمتطلبات لجنة كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي، دراسة حالة شمال إفريقيا (الجزائر مختبر العلومة واقتصاد شمال افريقيا، الشلف، مجلة إقتصاد شمال افريقيا، العدد .2009).